

أثر إعادة تبويب القوائم المالية على الأساس النظري للمحاسبة في ضوء IFRS18 دراسة اختبارية على

د/ إيمان السيد محمد عبد الله

أثر إعادة تبويب القوائم المالية على الأساس النظري للمحاسبة في ضوء IFRS18 دراسة اختبارية على الشركات المصرية

إعداد

د/ إيمان السيد محمد عبد الله

مدرس المحاسبة المالية

المعهد العالي للعلوم الادارية بالقطامية

المستخلص:

غرض الدراسة: هدفت الدراسة الى بيان أثر إعادة التبويب على الأساس النظري للمحاسبة في ضوء المعيار IFRS18 بالتطبيق على الشركات الصناعية المصرية.

التصميم والمنهجية: اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال إجراء دراسة اختبارية على عينة عدد من الشركات الصناعية المصرية، وتحليل بياناتها المالية قبل وبعد إعادة التبويب.

عينة الدراسة: تم اختيار عينة عشوائية من ٢٥ شركة صناعية مصرية.

النتائج والتوصيات: أوضحت الدراسة أن إعادة التبويب أدت إلى تحسن ملحوظ في مؤشرات الأداء المالي للشركات، وأوصى البحث الشركات بضرورة إعادة تبويب قوائمها المالية وفقاً للمعيار المحاسبي رقم ١٨ لتحسين جودة معلوماتها المحاسبية.

الإضافة: تمثل هذه الدراسة إسهاماً مهماً وجديداً في تسليط الضوء على تأثير إعادة التبويب وفقاً لهذا المعيار بالبيئة المصرية مما يعكس مدى الاستجابة لهذه الشركات للمتطلبات المتعلقة بالمحاسبة الدولية الحديثة، والتي تهدف لتحسين الشفافية والموثوقية بالتقارير المالية، كما تقدم الدراسة تقييم عملي لتطبيق معيار IFRS18 في قطاع الصناعات المصرية، وهو مجال لم يحظ بالكثير من الأبحاث المتخصصة مما يساهم في سد الفجوة المعرفية من خلال تحليل مدى تأثير إعادة التبويب على الأساس النظري المحاسبة في ضوء المعيار IFRS 18 ، كما تقدم الدراسة إرشادات

ووصيات للشركات المصرية حول أفضل الطرق لتطبيق هذا المعيار بما يتناسب مع الإطار المحاسبي المحلي، مما يساهم في زيادة التوافق بين المعايير الدولية والمحالية.

الكلمات المفتاحية: إعادة تبويب القوائم المالية، الأساس النظري للمحاسبة، الشركات الصناعية المصرية، المعيار المحاسبي رقم ١٨.

Abstract:

Purpose of the study: The study aimed to demonstrate the impact of reclassification on the theoretical basis of accounting in light of the IFRS18 standard, applied to Egyptian industrial companies.

Design and methodology: The study relied on the descriptive analytical approach, by conducting a test study on a sample of Egyptian industrial companies, and analyzing the financial data before and after reclassification.

Study sample: A random sample of 25 Egyptian industrial companies was selected.

Results and recommendations: The study showed that reclassification led to a significant improvement in the financial performance indicators of companies, and the research recommended the necessity of obligating Egyptian industrial companies to reclassify their financial statements according to the accounting standard No. 18 to improve the quality of their accounting information.

Originality and addition: This study represents an important and new contribution in shedding light on the impact of

reclassification according to this standard in the Egyptian environment, as it reflects the extent to which these companies respond to the requirements of modern international accounting, which aims to improve transparency and reliability in financial reports. The study also provides a practical assessment of the application of IFRS18 in the Egyptian industrial sector, an area that has not received much specialized research, which contributes to bridging the knowledge gap by analyzing how reclassification affects the theoretical basis of accounting in light of IFRS 18. The study also provides guidelines and recommendations for Egyptian companies on the best ways to apply this standard in a manner consistent with the local accounting framework, which helps improve compatibility between international and local standards.

Keywords: Reclassification of financial statements, theoretical basis of accounting, Egyptian industrial companies, Accounting Standard No. 18.

القسم الأول : الاطار العام للبحث

١- المقدمة

يشكل تقديم المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٨ الجديد (IFRS18) خطوة مهمة عند تطوير التقارير المالية حيث يعالج التغييرات الهيكلية ، كما يعمل على توسيع مجالات الإفصاح في ظل التطورات الاقتصادية والمالية المستمرة، لذلك، يحتاج المحاسبون والمراجعون ومستخدمو البيانات المالية إلى فهم الابتكارات التي أدخلها المعيار حيث يعتبر إعادة التبويب أحد الممارسات الرئيسية والتي تساهم في

تحسين جودة التقارير المالية وزيادة شفافية المعلومات المحاسبية (POЖНОВА, 2024)، كما يمثل معيار (IFRS18) أحد الأطر الرئيسية التي تحدد الإرشادات والمعايير المتعلقة بإعادة تبويب القوائم المالية ، كما يسعى المعيار لتعزيز جودة العرض والإفصاح بالقوائم المالية (أحمد، ٢٠٢٤).

تهدف هذه الدراسة إلى إجراء تحليل اختباري شامل لعملية إعادة التبويب ودراسة تأثيرها على الأساس النظري للمحاسبة وذلك في ضوء المعيار رقم ١٨ ، سيتم تطبيق هذه الدراسة على الشركات الصناعية المصرية بهدف استكشاف التحديات والمزايا المرتبطة بهذه العملية المهمة، ومن خلال تحليل البيانات المالية واجراء المقارنة بين التقارير الأصلية والمعدلة نتيجة لإعادة التبويب، بهدف تقديم رؤى عميقة حول كيفية تأثير هذه العملية على المعايير المحاسبية وتقارير الأداء المالي للشركات المبحوثة في السوق المصري، بالإضافة الى إثراء المعرفة المحاسبية والمالية حول أهمية إعادة التبويب وتأثيرها على البيئة المالية للشركات، مما يساهم في تعزيز الشفافية وبناء الثقة في المعلومات المالية المقدمة لاصحاب المصالح والمستثمرين .

٢- الدراسات السابقة

جدول رقم (١) خاص بالدراسات السابقة

المؤلف والسنة وعنوان الدراسة	هدف الدراسة	نتائج الدراسة	توصيات الدراسة
دراسة Malinovskaya Presentation (2024) and disclosure in financial statements: New developments in IFRS 18	تحديد التطورات الرئيسية الناجمة عن إصدار المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية الجديدة (IFRS 18) المتطرق بالعرض والإفصاح بالقوائم المالية، والذي حل محل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية المتطرق بعرض القوائم المالية.	أن المتطلبات الجديدة لتصنيف الدخل والمصروفات في خمس فئات رئيسية (التشغيل، الاستثمار، المالية، الضرائب على الدخل، العمليات المتوقفة) قد أسهمت في تقديم هيكيل أكثر انساقاً في بيان الربح أو الخسارة، كما أظهرت أن التغيرات في المدخلة بهيكيل بيان الدخل والتصنيف الجديد للمجموعات الفرعية مثل "الربح التشغيلي" و"الربح قبل الدخل/المصروفات المالية وضرائب الدخل" قد ساعدت على تحسين القابلية للمقارنة بين البيانات المالية وزيادة وضوح المعلومات التي تم تقديمها للمستثمرين.	أوصت بتحسين عرض المعلومات المالية من خلال تقديم المصروفات التشغيلية مباشرةً في بيان الدخل، مما يعزز من فهم المستثمرين للبيانات المالية ويزيد من فائدتها وشفافيتها.
دراسة Lee & Patel	هدفت الدراسة إلى التتحقق في توصلت إلى أن المستثمرين أظهروا مستويات يجب على الشركات والهيئات		

أثر إعادة تبويب القوائم المالية على الأساس النظري للمحاسبة في ضوء IFRS18 دراسة اختبارية على

د/ إيمان السيد محمد عبد الله

<p>التنظيمية توفر برامج توعية للمستثمرين حول تأثيرات إعادة التبويب وخاصة في القطاعات ذات التأثير العالى هذا يسمك المستثمرين من اتخاذ قرارات استثمارية مدروسة ، كما توصى الدراسة بإجراء تقييمات مستمرة لآثار إعادة التبويب على الأسواق المالية، لتهدىء كيفية تأثيرها على تفاعلات السوق وسلوك المستثمرين.</p>	<p>متقارنة من الحساسية لإعادة التصنيف، مع تأثير كبير على قرارات الاستثمار في القطاعات ذات التأثير العالى.</p>	<p>كيفية تأثير إعادة التبويب على قرارات المستثمرين وتفاعلات السوق من خلال اجراء تصميم تجريبي باستخدام دراسات حالة واستطلاعات المستثمرين لتقدير التغيرات في سلوك الاستثمار قبل وبعد إعادة التبويب.</p>	<p>(2024) Impact of financial statement reclassification on investor decision making.</p>
<p>يجب على المؤسسات مراجعة وتحديث سياساتها المحاسبية بما ينماشى مع متطلبات معيار IFRS18 لضمان التوافق التام مع معايير الأفصاح والشفافية ، كما أوصت بإجراء دراسات لفحص تأثير تطبيق معيار IFRS 18 على القطاعات المختلفة في مصر، وتحديد أفضل السبل لتعزيز الشفافية والأفصاح المحاسبى في المستقبل.</p>	<p>اظهرت النتائج أن تطبيق المعيار يسمح بشكل كبير في تعزيز الشفافية والأفصاح من خلال تقديم رؤى تتطلع بتعزيز معيار لدقة الإفصاح المالي عند بدء تطبيقه، كما أشارت النتائج لفهم التأثير المتوقع لهذا المعيار.</p>	<p>هدفت الدراسة إلى استكشاف دور معيار الإفصاح المالي الدولي IFRS 18 في تعزيز الشفافية والإفصاح المحاسبى ودقة الإفصاح المالي، وتقديم فهم شامل للتغييرات المحتملة في البيئة المحاسبية بمصر نتيجة لتطبيق المعيار</p>	<p>دراسة شرف(٢٠٢٤)، دور معيار التقرير المالي الدولي IFRS18 في تحسين الشفافية والإفصاح المحاسبى وجودة التقارير المالية : دراسة اختبارية.</p>
<p>توصي الدراسة بتوسيع نطاق الإطارات المفاهيمية لتشمل القضايا المعاصرة التي تهم السوق المالى كالماستامة والمخاطر البيئية والاجتماعية وذلك لتعزيز القوة والشفافية بالإفصاح المالى والتواافق مع المعايير الدولية وتعزيز التواافق بين اطارات المفاهيم المحلية والدولية لضمان تقديم تقرير مالي منسق وموحد يتيح للمستثمرين مقارنة البيانات غير الشركاء والبلدان.</p>	<p>توصلت الدراسة إلى أنه رغم أن الهيكلات الحالية قدمت أساساً قوياً، إلا أن هناك فجوات في تلبية الاحتياجات الناشئة في الإفصاح المالي، مما يشير إلى مجالات للتعزيز.</p>	<p>هدفت الدراسة إلى تقييم مدى تعزيز الهيكل المرجعية الحالية لدقة ووضوح الإفصاح المالي وذلك من خلال تحليل مقدار دقة الإفصاح المالي وفقاً لإطارات مفاهيم مختلفة باستخدام مجموعة من المعايير المحددة.</p>	<p>Wilson(2024) Conceptual frameworks and their role in enhancing financial reporting quality.</p>
<p>توصي الدراسة بضرورة تبسيط وتوضيح الإطارات المفاهيمية للمحاسبة لتنقليل التعقيد الذي يواجهه الممارسون، مما يساعد على تسهيل تطبيق المعايير المحاسبية وضمان فهم أعمق لها من قبل المهنيين وتحقق التوازن بين المعايير الدولية والمحلية كما يوصى بتطوير استراتيجيات لتحقيق التوازن بين معايير (IFRS) واللوائح المحلية لضمان التوافق بينهما، وذلك لتفادي تعارضات قد تؤثر على جودة ودقة تقاريرها.</p>	<p>وتوصلت الدراسة إلى تعقيد الأساس النظري المتزايد والتحديات في مواومة المعايير الدولية مع اللوائح المحلية.</p>	<p>هدفت الدراسة إلى مراجعة تطور الأساس النظري للمحاسبة والطرق للتغيرات المعاصرة التي يواجهها الممارسون من خلال مراجعة الأبيات وتحليل مقارن لاطار المرجعي المعتمد من مجلس المعايير المحاسبى .</p>	<p>Johnson (2023) The conceptual framework of accounting: Evolution and challenges in 2023.</p>

<p>وتوصي الدراسة بتعزيز فهم المستثمرين لأهمية إعادة التبويب وتأثيره على دقة الإفصاح المالي، لضمان اتخاذ قرارات استثمارية مبنية على معرفة دقيقة بالمعلومات المالية وبإجراء مراجعات دورية للدراسات المتعلقة بإعادة التبويب للتقارير المالية من قبل الهيئات التنظيمية، إضمان استمرار التوافق مع التغيرات الاقتصادية والمالية العالمية.</p>	<p>وتوصلت الدراسة أن سبب الاختلافات في ممارسات إعادة التبويب بين الصناعات قد أدى إلى صعوبة في المقارنة بين قوانها، وإن الشركات التي تعمل في ذات القطاع ليس لديها أسس تبويب موحدة، مما يجعل من الصعب مقارنة أدائها المالي بشكل دقيق.</p>	<p>هدفت الدراسة لتحليل الممارسات الحالية في إعادة تبويب التقارير المالية وتأثيرها على الشفافية المالية من خلال استخدام تحليل كمي لعينة مكونة من ٢٠ شركة متداولة علنياً، مع التركيز على التغيير في تبويب تقاريرها المالية على مدار فترة ٥ سنوات.</p>	<p>Smith (2023) Reclassification of financial statements: An empirical analysis of reporting practices.</p>
<p>وتوصي الدراسة الشركات أن تكون أكثر شفافية في عملية إعادة التصنيف، وتوضيح الأسباب والمبررات لهذه التعديلات بالتقارير المالية وتحليل تأثيراتها على النسب المالية كما أوصت المحاسبين الماليين الآخرين في الاعتبار الآثار المحتمل لإعادة التصنيف على النسب المالية عند إجراء التحليل المالي، والتتأكد من أن التعديلات لا تؤثر سلباً على موثوقية القرار المالي.</p>	<p>توصلت إلى ملاحظة تشوّهات كبيرة في النسب المالية بعد إعادة التصنيف، مما أثر على اتساقه وموثوقية التحليل المالي، وإن إعادة التصنيف أثر بشكل كبير على الانساق والموثوقية للتحليل المالي والنسب المالية التي كانت مستخدمة في التحليل المالي لتقييم الأداء المالي للشركات أصبحت غير دقيقة بعد التغيير في التصنيف، مما أدى إلى صعوبة في مقارنة الشركات أو التحليل المستمر لأداء الشركات على مر الزمن.</p>	<p>هدفت الدراسة لاستكشاف كيفية تأثير إعادة تبويب التقارير المالية على تحويل النسب المالية الرئيسية وقابليتها للتغير من خلال إجراء تحليل على باستخدام النسب المالية بعد ١٥ شركة وذلك قبل إحداث إعادة التصنيف وبعدها.</p>	<p>Brown (2023) Redefining financial statements: A study of reclassification effects on financial ratios.</p>

أوجه التشابه والاختلاف والججوة البحثية:

أوجه التشابه:

- معظم الدراسات تتعامل مع قضيّاً تتعلق بإعداد التقارير المالية، سواء من خلال إعادة التبويب كما بدراسات Lee & Patel(2024) و Smith(2023) أو من خلال تحليل دور الإطار المفاهيمي في تحسين جودة التقارير المالية كما في دراسات Wilson(2024) ، Johnson(2023)
- أوضحت العديد من الدراسات على سبيل المثال، دراسة شرف (2024) تركز على دور معيار IFRS18 في تعزيز الشفافية، بينما دراسة Wilson(2024) تبحث في دور الإطار المفاهيمي في تعزيز جودة التقارير المالية.
- وأخيراً تشير دراسات Lee & Patel (2024) و Brown (2023) إلى أهمية إعادة التصنيف في اتخاذ القرار الاستثماري لكون المعلومات المالية المعاد تصنيفها قد تؤثر على القرارات المالية للمستثمرين.

أوجه الاختلاف:

- ركزت دراسة شرف (2024) بشكل خاص على المعيار الدولي IFRS18 ودوره في تحسين الشفافية في البيئة العربية بينما الدراسات الأخرى، مثل Lee & Wilson (2024) و Patel (2024)، ربما ركزت على الدول الأجنبية.
- أوضحت بعض الدراسات تأثير إعادة التصنيف على الممارسات الفعلية للإبلاغ المالي مثل Lee & Patel (2023) و Smith (2024).
- أبرزت دراسة Malinovskaya (2024)، دراسة شرف (2024) دور IFRS18 في تحسين العرض والإفصاح، أما الدراسة الحالية ركزت على تأثير المعيار IFRS18 على الأساس النظري للمحاسبة.

الفجوة البحثية:

تشكل في فهم كيفية تطبيق IFRS 18 في مصر على وجه الخصوص. ربما يواجه المحاسبين والمراجعين بمصر تحديات خاصة في مدى توافق هذا المعيار في البيئة المحلية و بعد الاطلاع على دراسات متعددة تناولت تطبيق IFRS بشكل عام، لكن القليل منها يتناول المعيار IFRS18 بشكل خاص في السياق المصري، مما قد يخلق فجوة بحثية حول كيفية تأثير هذا المعيار على الإبلاغ المالي بالشركات الصناعية ومن هنا يمكن سد الفجوة البحثية بإجراء دراسة تحليلية اختبارية لإعادة التبويب و آثارها على الأساس النظري للمحاسبة في ضوء IFRS18.

مشكلة الدراسة:

تنتمي مشكلة الدراسة الحالية في كيفية التحقق من مدى التزام الشركات الصناعية المصرية بمتطلبات إعادة التبويب وفقاً IFRS18، وتقييم الآثار المترتبة وتتلخص المشكلة في عدة اعتبارات:

١. عدم وجود دراسات كافية تتناول بالتفصيل تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٨ وانعكاساته على إعادة التبويب بالشركات الصناعية بمصر.
٢. غياب الفهم الواضح لدى متذبذبي القرار بالشركات الصناعية بمصر حول كيفية تطبيق متطلبات IFRS18.

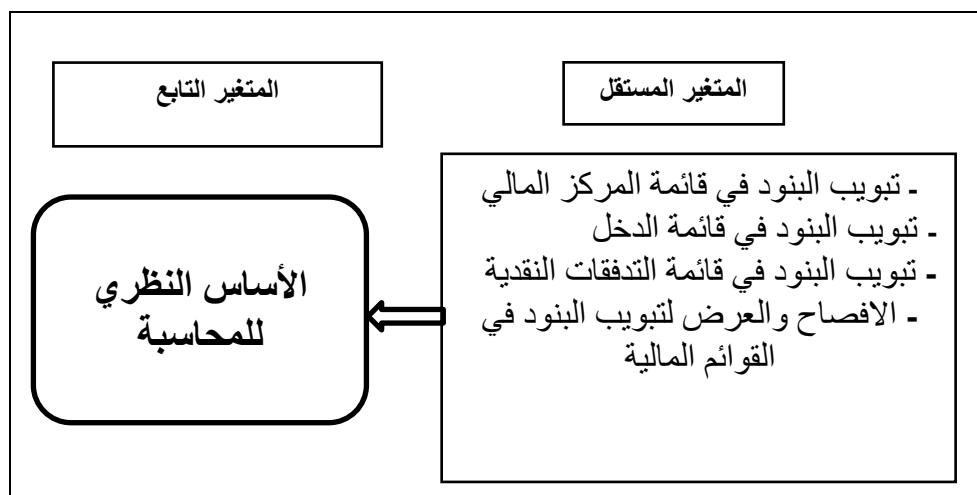
أثر إعادة تبويب القوائم المالية على الأساس النظري للمحاسبة في ضوء IFRS18 دراسة اختبارية على

د/ إيمان السيد محمد عبد الله

٣. عدم وضوح الآثار المحتملة لإعادة التبويب وفقاً لمتطلبات المعيار ١٨ على جودة المعلومات المحاسبية المقدمة لمستخدمي القوائم المالية بالشركات الصناعية المصرية.
٤. الحاجة لدراسة تحليلية اختبارية للتحقق من مدى التزام الشركات الصناعية المصرية بمتطلبات IFRS18 واستكشاف الآثار المحتملة على الأساس النظري للمحاسبة.

نموذج الدراسة

يوضح الشكل التالي رقم (١) النموذج المقترن للعلاقة بين متغيرات الدراسة كما يلي:



المصدر من اعداد الباحثة

تساؤلات الدراسة:

التساؤل الرئيسي: ما هو أثر إعادة تبويب على الأساس النظري للمحاسبة في ضوء IFRS18 بالتطبيق على الشركات الصناعية المصرية؟

التساؤلات الفرعية:

- ما هو أثر إعادة تبويب البنود في قائمة المركز المالي على الأساس النظري للمحاسبة في ضوء IFRS18 بالتطبيق على الشركات الصناعية المصرية؟

- ما هو أثر إعادة تبويب البنود في قائمة الدخل على الأساس النظري للمحاسبة في ضوء IFRS18 بالتطبيق على الشركات الصناعية المصرية؟
- ما هو أثر إعادة تبويب البنود في قائمة التدفقات النقدية على الأساس النظري للمحاسبة في ضوء IFRS18 بالتطبيق على الشركات الصناعية المصرية؟
- ما هو أثر الافصاح والعرض على الأساس النظري للمحاسبة في ضوء IFRS18 بالتطبيق على الشركات الصناعية المصرية؟

أهداف الدراسة:

الهدف الرئيسي: التعرف على أثر إعادة التبويب على في ضوء IFRS18 بالتطبيق على الشركات الصناعية المصرية
الاهداف الفرعية:

- التعرف على أثر إعادة تبويب البنود في قائمة المركز المالي في ضوء IFRS18 بالتطبيق على الشركات الصناعية المصرية
- التعرف على أثر إعادة تبويب البنود في قائمة الدخل في ضوء IFRS18 بالتطبيق على الشركات الصناعية المصرية
- التعرف على أثر إعادة تبويب البنود في قائمة التدفقات النقدية في ضوء IFRS18 بالتطبيق على الشركات الصناعية المصرية.
- التعرف على أثر الافصاح والعرض في ضوء IFRS18 بالتطبيق على الشركات الصناعية المصرية.

أهمية الدراسة :

الأهمية العلمية:

١. تساهم هذه الدراسة في إثراء الأدبيات المحاسبية وأثر التغييرات المحاسبية على الأساس النظري للمحاسبة في ضوء تطبيق المعيار IFRS18.
٢. تساعد هذه الدراسة في اختبار النظريات المحاسبية المتعلقة بالإطار النظري للمحاسبة وتقييم مدى ملاءمتها بالبيئة المصرية.

أثر إعادة تبويب القوائم المالية على الأساس النظري للمحاسبة في ضوء IFRS18 دراسة اختبارية على

د/ إيمان السيد محمد عبد الله

٣. من خلال التحليل المعمق لأثر إعادة التبويب على الإطار النظري للمحاسبة ، تقدم هذه الدراسة رؤية شاملة عن هذا الموضوع.

الأهمية العملية:

١. تساعد هذه الدراسة في تقييم مدى التزام الشركات الصناعية المصرية بمتطلبات المعيار المحاسبي IFRS18 وانعكاس ذلك على الإطار النظري للمحاسبة .
٢. إن فهم أثر إعادة التبويب على الإطار النظري للمحاسبة سيساعد في تحسين جودة المعلومات المحاسبية المقدمة بالقوائم المالية للشركات الصناعية .
٣. توفر هذه الدراسة معلومات قيمة لمستخدمي القرارات الاقتصادية والمالية بشأن إعادة التبويب وانعكاساتها على الإطار النظري للمحاسبة .
٤. يمكن أن تساهم نتائج هذه الدراسة عند تطوير السياسات المحاسبية والممارسات المهنية بالشركات الصناعية المصرية .

منهج الدراسة:

يشمل منهج الدراسة تحديد كل من نوع الدراسة وأسلوبها، و نوع ومصادر تجميع البيانات ، واعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في الوصول لاهدافها من خلال اجراء دراسة تحليلية للتاكيد من صحة الفروض و للوصول لمقررات و توصيات ونتائج تقييد في تحقيق أهداف الدراسة.

فرض الدراسة:

الفرض الرئيسي: يوجد أثر ذو دلالة احصائية لإعادة التبويب على الأساس النظري للمحاسبة في ضوء IFRS18 بالتطبيق على الشركات الصناعية المصرية

الفرض الفرعية:

- يوجد أثر ذو دلالة احصائية لإعادة تبويب قائمة المركز المالي على الأساس النظري للمحاسبة في ضوء IFRS18 بالتطبيق على الشركات الصناعية المصرية
- يوجد أثر ذو دلالة احصائية لإعادة تبويب قائمة الدخل على الأساس النظري للمحاسبة في ضوء IFRS18 بالتطبيق على الشركات الصناعية المصرية

- يوجد أثر ذو دلالة احصائية لإعادة تبويب قائمة التدفقات النقدية على الأساس النظري للمحاسبة في ضوء IFRS18 بالتطبيق على الشركات الصناعية المصرية
- يوجد أثر ذو دلالة احصائية للافصاح والعرض على الأساس النظري للمحاسبة في ضوء IFRS18 بالتطبيق على الشركات الصناعية المصرية

مصطلحات الدراسة:

١- إعادة التبويب الخاصة بالقوائم المالية:

هو إعادة تصنیف وتبويب بنود القوائم المالية متمثلة ب (قائمه المركز المالي- قائمه الدخل- قائمه التدفق النقدي) بما يتماشى مع المعايير والممارسات المحاسبية والمعتارف عليها(Gou, 2020) ، والهدف من إعادة التبويب هو تحسين وتعزيز جودة وشفافية المعلومات المالية المقدمة للمستخدمين، (Nissim, 2022) كما يساعد إعادة التبويب على إبراز العلاقات والارتباطات بين البنود المالية المختلفة، وتعزيز القدرة على التحليل والتفسير(Abiahu, et al 2020).

٢- الأساس النظري للمحاسبة:

يُعد الأساس النظري والفلسفى الذي تقوم عليه الممارسات المحاسبية (رزق ٢٠٢٤) ، ويوفر المبادئ والافتراضات والخصائص النوعية للمعلومات المالية التي تحكم إعداد وعرض القوائم المالية (Tsilingiris & Bowyer, 2021) ويساعد في توحيد الممارسات المحاسبية وتطوير المعايير المحاسبية بما يتاسب مع احتياجات مستخدمي المعلومات المالية(Irfan, et al 2020) .

٣- المعيار المحاسبى رقم ١٨ :

يُعد المعيار المحاسبى رقم ١٨ (العرض والافصاح) أحد المعايير المحاسبية الرئيسية لمجموعة IFRS 18 ويحدد المعيار المتطلبات التي تتعلق بهيكل وعرض جميع القوائم المالية (Standard, 2024) ويهدف المعيار لتحسين جودة وشفافية المعلومات المقدمة بالقوائم المالية، وتعزيز قابليتها للمقارنة بين الشركات . (Standard, 2024)

القسم الثاني : الإطار النظري للبحث:

أولاً : الإطار المفاهيمي للمحاسبة:

تتمثل أهميته في (جيلي، وآخرون ٢٠٢٤) :

- يوفر الإطار المفاهيمي الأساس المنطقي والمفاهيمي للمعايير المحاسبية المختلفة.
- يساعد في توحيد الممارسات المحاسبية وتحقيق الاتساق في التطبيق.
- يُعد مرجعاً أساسياً لمعالجة المشاكل المحاسبية الجديدة والمعقدة.
- يساعد في تطوير المعايير المحاسبية ويحسن من جودتها.
- يعزز الفهم والتفسير الصحيح للمعلومات المالية.

وتتمثل محتوياته في (Rad, et al 2020) :

- الهدف من التقرير المالي
- الخصائص النوعية للمعلومات المالية (القابلية للفهم، الملاعنة، الموثوقية، القابلية للمقارنة)
- عناصر القوائم المالية (الأصول، المطلوبات، حقوق الملكية، الإيرادات، المصاروفات)
- مفاهيم القياس المحاسبي (التكلفة التاريخية، القيمة العادلة)
- مفاهيم الاعتراف والإفصاح.

ويتمثل دور الإطار النظري في تطوير المعايير المحاسبية في الاتي (Almuntsr, et al 2023)

- يوفر الأساس النظري لإصدار وتطوير المعايير المحاسبية.
- يساعد في تحديد الأهداف والخصائص النوعية للمعلومات المالية.
- يوجه عملية اختيار البذائل المحاسبية المناسبة.
- يساعد في حل الخلافات والتناقضات بين المعايير المحاسبية.

وترى الباحثة ان الأساس النظري والفكري الذي يوجه إعداد وتطوير المعايير المحاسبية يساعد في تحقيق الاتساق والشفافية في الممارسات المحاسبية.

ثانياً : عرض القوائم المالية:

يتمثل المعيار المحاسبي رقم ١ (عرض القوائم المالية) في الآتي :

المعيار رقم ١ كان أول معيار صادر عن عرض القوائم المالية لمعايير المحاسبة في عام ١٩٩٧ (حل محل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ١ "الإفصاح عن السياسات المحاسبية"). ومنذ ذلك الحين، تم تعديل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ١ عدة مرات لمراعاة توقعات المستخدم المتغيرة والبيئة الاقتصادية المتغيرة التي تعمل فيها الشركات. على الرغم من التعديلات المهمة التي طرأت على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١ في أعوام ٢٠٠٧ و٢٠١١ و٢٠١٤، إلا أن مجلس معايير المحاسبة الدولية لم يعيد النظر في العديد من الأمور. وتمت إضافة مشروع البحث "القوائم المالية الأولية" إلى أجندة البحث في عام ٢٠١٤ بدلاً من ذلك (مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، ٢٠١٨) وخصص المشروع للتغييرات في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١ والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٧ "بيان التدفقات النقدية"، وأخيراً تم إصدار معيار محاسبي جديد وهو المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٨ "العرض والإفصاح بالقوائم المالية" (مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، ٢٠٢٤ ب) في أبريل ٢٠٢٤ (Czajor, 2024).

المعيار المحاسبي رقم ١٨ (العرض والإفصاح بالقوائم المالية)

تم اصدار المعيار رقم ١٨ لتطوير وتعديل المعيار رقم ١ بغرض تحسين جودة وشفافية المعلومات المالية المعروضة(Standard, 2024) في أبريل 2024 أنهى مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) جهوده لتعزيز الوضوح وقابلية المقارنة للمعلومات المنقولة بالبيانات المالية، و يهدف المعيار الجديد، "العرض والإفصاح في البيانات المالية وفقاً للمعيار IFRS18 لتزويد المستثمرين بمزيد من الشفافية والاتساق

فيما يتعلّق بالأداء المالي للشركات، مما يمكن في نهاية المطاف من اتخاذ قرارات استثمارية أكثر استقراراً، وسيمتد تأثيره إلى جميع الشركات التي تتلزم بمعايير IFRS18، ويقدم مجموعة من المتطلبات الجديدة التي تهدف لتعزيز الإفصاح عن الأداء المالي، وتزويد المستثمرين بأساس أكثر قوّة للتحليل والمقارنة بين الشركات، والهدف من ذلك المعيار الجديد هو تعزيز ووضوح المعلومات الواردة بالبيانات المالية، والتوكيل بشكل خاص على التحسينات التي ظهرت على بيان الدخل والملاحظات التوضيحية المصاحبة (Neves, 2024). سيتم استخدام IFRS 18 لفترات إعداد التقارير التي تبدأ من ١ يناير ٢٠٢٧، وتركز التغييرات في IFRS 18 مقارنة بالمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ١ على الابتكارات الرئيسية التي تم تقديمها في ضوء المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS18 (Neves, 2024) :

- تجديد هيكل بيان الربح أو الخسارة، حيث تمت إضافة مجموعتين فرعية جديدة إلى بيان الربح أو الخسارة (الربح أو الخسارة التشغيلية، والربح أو الخسارة قبل التمويل وضرائب الدخل) - يجب تصنيف الدخل والمصروفات في بيان الربح أو الخسارة في واحدة من خمس فئات: التشغيل، والاستثمار، والتمويل، وضرائب الدخل، والعمليات المتوقفة.

- الإلزام بالإفصاح في البيانات المالية عن مقاييس أداء محددة للربح أو الخسارة تم الإبلاغ عنها خارج البيانات المالية للكيان (المشار إليها بمقاييس الأداء التي تحدها الإدارة). لقد أدخل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٨ التزاماً بالإفصاح في الملاحظات المرفقة ببيان الأرباح أو الخسائر عن المعلومات المتعلقة بجميع المقاييس التي تعد مقاييس أداء محددة من قبل الإدارة، وعرف المعيار IFRS18 مقاييس الأداء المحدد من قبل الإدارة بأنه مجموع فرعية من الدخل والمصروفات والذي:

(أ) يستخدمه الكيان في الاتصالات العامة خارج البيانات المالية،

(ب) يستخدم الكيان لتوصيل وجهة نظر الإدارة بشأن جانب من جوانب الأداء المالي للكيان ككل إلى مستخدمي البيانات المالية،

(ج) غير مدرج في المعيار IFRS18، أو لا يُطلب منه تقديم أو الكشف عنه على وجه التحديد من قبل معيار آخر.

يجب توضيح أي جانب من جوانب الأداء المالي يتم توصيله من خلال كل مقياس، وكيف يتم حساب كل مقياس ويجب الكشف عن التوفيق بين مقياس الأداء المحدد من قبل الإدارة والمجموع الفرعي الأكثر قابلية للمقارنة بشكل مباشر.

وعلاوة على ذلك، يلتزم الكيان بالإفصاح عن المعلومات التي تقيد بأن مقاييس الأداء المحددة من قبل الإدارة ليست بالضرورة قابلة للمقارنة مع المقاييس التي تشتراك في تسميات أو أوصاف مماثلة تقدمها كيانات أخرى.

فيما يتعلق بمقاييس الأداء الذي تحدده الإدارة، يجب التأكيد على أنه يمكن أن تكون هذه المقاييس فقط عبارة عن مجموعات فرعية من الدخل والمصروفات. ولهذا السبب لا يمكن اعتبار أي نسبة مالية مقاييساً للأداء الذي تحدده الإدارة (قد تستخدم الكيان النسبي المالي في الاتصالات العامة ولكن مثل هذه الإفصاحات تقع خارج نطاق المعيار IFRS18، كما تم ذكر أنواع الاتصالات خارج البيانات المالية التي يمكن اعتبارها اتصالات عامة لأغراض IFRS18 وخاصة مقياس الأداء الذي تحدده الإدارة. تشمل الاتصالات العامة تعليقات الإدارة والبيانات الصحفية والعروض التقديمية للمستثمرين، كما تستبعد الاتصالات العامة الاتصالات الشفوية والنصوص المكتوبة للاتصالات الشفوية ونشرات وسائل التواصل الاجتماعي (Czajor, 2024).

- تعزيز المبادئ المتعلقة بالتجميع والتي تطبق على كل من البيانات المالية الأولية واللاحظات المصاحبة.

سيحل المعيار IFRS 18 محل المعيار 1 IFRS مع الاحتفاظ بالعديد من مبادئه الحالية مع تعديلات محدودة، في حين أن المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 18

لن يؤثر على الاعتراف أو قياس البنود في البيانات المالية، فإنه قد يغير ما تقصح عنه المؤسسة باعتباره "ربح أو خسارة تشغيلية" (Neves, 2024):

وتتمثل أهم التعديلات التي قدمها المعيار رقم ١٨ في الآتي (Standard, 2024):

- تفاصيل متطلبات عرض كافة البنود بالقوائم المالية.
- إضافة متطلبات وعرض معلومات مقارنة بالقوائم المالية.
- تطوير المتطلبات الخاصة بالإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة.
- تحديد معايير التصنيف والتبويب لبنود القوائم المالية بشكل أكثر تفصيلاً.

ويمكن توضيح الهدف من إصدار المعيار رقم ١٨ في الآتي (Standard, 2024):

- تحسين جودة وشفافية المعلومات المالية المقدمة من خلال التقارير والقوائم المالية.
- زيادة قابلية المعلومات المالية للمقارنة بين العديد من الشركات.
- تعزيز وتوحيد الممارسات المحاسبية.
- تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية من معلومات مالية ذات جودة عالية.
- تزويد المستثمرين بمستويات محسنة من المعلومات حول الأداء المالي للشركات، وتزويدهم بمراجع أكثر اتساقاً وتوحيداً لتحليلهم.

يُعد المعيار رقم ١٨ تطويراً ملمسياً للمعيار رقم ١ بهدف تحسين جودة وشفافية المعلومات المالية المقدمة بالقوائم المالية.

وفي قائمة التدفقات النقدية فإن بيان الدخل الذي يتم تصنيفه لأنشطة تشغيلية واستثمارية وتمويلية يصبح قادرًا على توصيل معلومات ذات صلة لتقدير الأنشطة الأساسية للشركة. وعلى عكس فئة الاستثمار حيث يتم توليد الدخل بشكل مستقل عن موارد الشركة الأخرى وفئة التمويل حيث ينشأ الربح أو الخسارة من الأصول والخصوم المتعلقة بأنشطة تمويل الشركة، فمن الصعب وضع تعريف واضح لفئة التشغيل. ولهذا السبب، يبدو أن IFRS18 يشمل كافة العناصر المتبعة، والتي لا تتدرج ضمن فئات الاستثمار والتمويل، في الربح التشغيلي (Lee, 2024)

على سبيل المثال، يجب عرض الشهرة التجارية بشكل منفصل عن الأصول غير الملموسة بقسم مخصص في البيانات المالية الموحدة، سيُصبح الربح التشغيلي نقطة الانطلاق لاستخدام الطريقة غير المباشرة، وهي طريقة العرض التي تعتمد لها العديد من الشركات في البرازيل وحول العالم ، لن يكون هناك خيار لتصنيف الفوائد والأرباح المستلمة والمدفوعة في البيانات المالية الموحدة. بدلاً من ذلك، سيتم تقديم الفوائد والأرباح المستلمة في أنشطة الاستثمار، بينما تُعرض الفوائد والأرباح المدفوعة ضمن أنشطة التمويل. من المهم ملاحظة أنه سيتم تقديم استثناءات للكيانات التي تمارس نشاطاً تجاريًا رئيسيًا محدودًا (Salotti,2024) .

ولذلك يقدم المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ١٨ ثالث مجموعات متميزة من المعايير الجديدة التي تهدف إلى زيادة شفافية النتائج المالية للشركات، وبالتالي، تقدم للمستثمرين أساساً لتقييم وإجراء مقارنات بين الشركات(Corrêa et.al,2024) :

(أ) **تحسين قابلية المقارنة في بيان الدخل:** حالياً، لا يوجد هيكل محدد لبيان في معايير IFRS ، مما يترك الأمر للشركات لاختيار المجاميع الفرعية التي ترغب في دمجها. غالباً ما تقدم الشركات ربحاً تشغيليًّا، ولكن الطريقة التي يتم بها حساب هذا الربح تختلف من شركة إلى أخرى، مما يجعل المقارنة صعبة، ويقدم المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ١٨ ثالث فئات محددة للإيرادات والمصروفات (التشغيل والاستثمارات والتمويل) لتحسين هيكل بيان الدخل ويطلب من جميع الشركات تقديم المجاميع الفرعية المحددة حديثاً، بما في ذلك الربح التشغيلي. ومن المتوقع أن يوفر الهيكل المحسن والمجموعات الفرعية الجديدة للمستثمرين أساساً متسلقاً لتحليل أداء الشركات، بالإضافة إلى تسهيل إمكانية مقارنة المعلومات.

(ب) **تحسين شفافية مقاييس الأداء التي تحدها الإداره:** تقدم العديد من الشركات مقاييس محددة، تسمى مقاييس الأداء البديلة، والتي يعتبرها المستثمرون مفيدة. ومع ذلك، لا تقدم معظم الشركات حالياً معلومات كافية للمستثمرين لفهم كيفية حساب هذه المقاييس وكيفية ارتباطها بالمجموعات الفرعية في بيان الدخل. ومن المتوقع أن تعمل

هذه المتطلبات الجديدة على تحسين انضباط وشفافية مقاييس الأداء التي تحددها الإدارية، بالإضافة إلى تسهيل المراجعة للشركات الخاضعة لهذه العملية.

ج) تجميع أكثر كفاءة للمعلومات في البيانات المالية: يتأثر تحليل المستثمرين للأداء الشركات إذا كانت المعلومات المقدمة ملخصة أو مفصلة بشكل مفرط، وبهذا المعنى، يضع المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ١٨ إرشادات بشأن تنظيم البيانات وما إذا كان ينبغي تقديمها في البيانات المالية الأولية أو في الملاحظات التوضيحية. كما يتطلب المعيار من الشركات زيادة شفافية النفقات التشغيلية، مما يسهل على المستثمرين تحديد المعلومات الضرورية وفهمها.

ثالثاً : أثر إعادة تبويب القوائم المالية على الأساس النظري للمحاسبة في ضوء IFRS18 إعادة تبويب القوائم المالية وفقاً لمعايير IFRS18 يؤثر على عدة جوانب من الأساس النظري للمحاسبة، حيث تساعد في تحسين الشفافية، زيادة الملاءمة، وتعزيز الحيادية كما تؤثر على كيفية الاعتراف بالإيرادات والنفقات، مما يؤدي لتغييرات في تصنيف الأصول والالتزامات، وبالتالي تحسين جودة التقارير المالية، وهذه التعديلات تجعل البيانات المالية أكثر توافقاً مع المعايير الدولية، مما يسهل اتخاذ قرارات مالية استثمارية سليمة و ذلك من خلال الجدول رقم (٢) التالي :

العامل	التأثير	التوضيح
الشفافية والإفصاح	تحسين الشفافية	إعادة التبويب تساعد في عرض البيانات المالية بشكل أوضح، ويعزز من قدرة المستخدمين على فهمها بشكل أنمق.
الملاءمة	زيادة الملاءمة	تعديل تصنيف البنود مثل الإيرادات والنفقات يجعل البيانات أكثر توافقاً مع احتياجات اتخاذ القرارات المالية الدقيقة.
الحيادية	تعزيز الحيادية	إعادة التبويب وفقاً للمعايير الدولية يساهم في تجنب التلاعب بالأرقام، مما يؤدي إلى بيانات حسابية أكثر موضوعية وواقعية.
الاعتراف بالإيرادات والالتزامات	تغير توقيت وأسلوب الاعتراف	المعيار رقم ١٨ يحدد توقيت الاعتراف بالإيرادات بشكل يختلف عن الأساليب السابقة، مما يؤدي إلى تغير في عرض الإيرادات والنفقات.
التصنيف المالي للأصول والالتزامات	إعادة تصنيف الأصول	قد يؤدي إعادة التبويب إلى تصنيف جديد للأصول والالتزامات (مثل نقل الإيرادات من قسم إلى آخر) مما يغير المسوقة المالية الشاركة.
قابليتها للمقارنة	تحسين مقارنة الشركات	التزام الشركات بتطبيق المعيار رقم ١٨ يساهم في مواومة التقارير المالية مع المعايير الدولية، مما يسهل مقارنة الشركات عبر الحدود.
تحليل النسب المالية	تغير في النسب المالية	بسبب التغييرات في تصنيف الإيرادات والنفقات، قد تتغير النسب المالية كالربحية والسيولة والعائد على الأصول، وبالتالي تغير استنتاج التحليل المالي.
الشفافية في العقود طويلة الأجل	تحسين وضوح التفاصيل المتعلقة بالعقود	إعادة التبويب يمكن أن يسهم في إبراز تفاصيل أكثر حول العقود طويلة الأجل وكيفية الاعتراف بالإيرادات والنفقات المتعلقة بها، مما يعزز من فهم التزامات الشركة

القسم الثالث: الدراسة التطبيقية:

مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في الشركات الصناعية المصرية، وتم تخصيص ٢٥ شركة مختارة بعناية لتكون عينة الدراسة كالتالي:

١. شركة صناعة وسائل النقل MCV
٢. شركة الخليج العربي للاعمال الهندسية والتصميم الصناعى
٣. اولبيمباك جروب
٤. المصريه للتحكم الصناعى والميكاترونك (cad-TRONIC)
٥. مصانع عقل للصناعه المغذيه للعربيات
٦. السويدي- للكابلات
٧. سيدى كرير للبتروكيماويات
٨. ابو قير - للمحاصيل
٩. شركه اقطان- مصر
١٠. عز-الدخيله
١١. مصر- للغزل والنسيج
١٢. العربي
١٣. الناساجون الشرقيون
١٤. مجموعة شركات كريازى
١٥. الهيئة العربية للتصنيع
١٦. سيزونز للتجاره- الصناعه
١٧. المصانع الحرية
١٨. الدلتا الصناعية
١٩. أوراسكوم للصناعات الانشائية
٢٠. النصر لقطاعات الالمنيوم
٢١. شركة بورسعيد للصناعة والهندسة (حديد بورسعيد)

٢٢. المصرية لصناعة المواسير ولوازمها أ��وافلو
 ٢٣. شركه النيل - للالومنيوم والمعادن "اليونايل"
 ٢٤. الهيئة العامه للكهرباء والطاقة
 ٢٥. فريش اليكترى

ونظراً لكبر حجم عينة الدراسة فإنه تم توزيع الاستثمارات على العاملين في إدارة الحسابات بالشركات المذكورة، وقد تم تجميع عدد ٣٥٠ استثماراً مجابة وصالحة للتحليل.

الاختبارات الإحصائية المستخدمة في الدراسة

- ١- تم استخدام أسلوب تحليل الانحدار المتعدد Multiple-Regression لاختبار العلاقة بين المتغير التابع (إعادة تبويب القوائم المالية) والمتغيرات المستقلة (الأساس النظري للمحاسبة) بعرض التوصل للمتغير المستقل المؤثر على المتغير التابع باستخدام طريقة Enter Regression .
 - ٢- استخدمت الباحثة البرنامج الإحصائي (SPSS V. 16) لتحليل البيانات إحصائياً وللتتأكد من توافر هذه الفروض تم التحقق منها من خلال الاختبارات الإحصائية والقياسية المعروفة عن طريق استخدام البرنامج الإحصائي (SPSS V. 16) .

أولاً: خطوات التحليل الإحصائي المستخدمة بالدراسة

يمكن عرض خطوات التحليل الإحصائي المستخدمة بالدراسة بغرض اختبار فروض الدراسة فيما يلي:

- ١- حساب معاملات الارتباط بين المتغير المستقل والمتغير التابع أو بين ابعد المتغير المستقل وبعضها البعض ، واختبار معنوية معاملات الارتباط باستخدام Person Correlation Test
 - ٢- حساب معادلة الانحدار الخطى المتعدد للمتغير المستقل المؤثر تأثيراً معنوياً على المتغير التابع
 - ٣- دراسة معنوية معادلة الانحدار ، وذلك باستخدام اختباري T.Test , F.Test مع

تحديد قيمة معامل التحديد (R^2) المرتبطة بنموذج الانحدار ، وذلك عند درجة ثقة ٩٥% حيث أن :

أ- معامل التحديد R^2 : يشير إلى قدرة المتغير المستقل في تفسير التغيير في المتغير التابع ، وتتراوح قيمته بين الصفر والواحد الصحيح . ولذلك كلما اقتربت قيمة معامل التحديد من الواحد الصحيح كلما زادت الثقة في قدرة المتغيرات المستقلة على تفسير التغيير في المتغير التابع .

ب- اختبار (F-Test) : وهو يحدد المعنوية الكلية للمتغير المستقل الموجودة في نموذج الانحدار ، وكلما اقتربت معنوية F من الصفر كلما أكد ذلك على وجود علاقة انحدار بين المتغير التابع والمتغير المستقل ، ويجب ألا تزيد هذه القيمة عن ٥% .

ج- اختبار (T-Test) : ويتم من خلاله اختبار معنوية كل معامل انحدار على حدة ، لمعرفة أي المتغيرات ذات دلالة إحصائية بمعنى أي المتغيرات المفسرة ذات تأثير على المتغير التابع . وبعد المتغير المستقل مؤثراً على المتغير التابع حينما تقل قيمة دلالة اختبار T عن ٠.٠٥ .

٤- النماذج الهيكلية (SEM):

• يمكن استخدامها لفحص العلاقات المعقّدة بين المتغيرات، مثل تأثير إعادة تبويب القوائم المالية على الأساس النظري للمحاسبة، وكذلك قياس التأثيرات المتبادلة بين هذه المتغيرات.

٥- اختبار تحليل العامل Factor Analysis:

• يستخدم لتحليل الأساس النظري للمحاسبة وتحديد العوامل الأساسية التي تساهم في تأثير إعادة التبويب للتقارير المالية.

٦- اختبار جومبل Gumbel Distribution:

• قد يستخدم لتحليل البيانات المالية والتي تتضمن قيم متطرفة أو نادرة كالتأثير الكبير في التقارير المالية بعد إعادة التبويب.

٧- التحليل المشترك: Conjoint Analysis:

- قد يكون مفيداً لتحديد كيف تؤثر التغييرات بالتقارير المالية على قرارات المحاسبين أو مستخدمي التقارير المالية.

٨- اختبار النماذج الهيكيلية (SEM)

لتطبيق النماذج الهيكيلية (SEM) يمكن اعتبار الآتي:

- **المتغيرات الخفية**: "الأساس النظري للمحاسبة" يمثل متغيراً خفياً يتم قياسه بناءً على الأبعاد المذكورة في البيانات (إعادة تبويب البنود بالقوائم المالية، الإفصاح والعرض).
- **المتغيرات الظاهرة**: إعادة تبويب البنود" لجميع القوائم.

جدول رقم (٣) نتائج SEM:

المتغير المستقل	المتغير التابع	المعامل الهيكلي (β)	قيمة T	قيمة p
إعادة تبويب البنود في قائمة المركز المالي	الأساس النظري للمحاسبة	0.72	3.50	0.001
إعادة تبويب البنود في قائمة الدخل	الأساس النظري للمحاسبة	0.60	3.20	0.002
إعادة تبويب البنود في قائمة التدفقات النقدية	الأساس النظري للمحاسبة	0.65	3.40	0.001
الإفصاح والعرض	الأساس النظري للمحاسبة	0.80	4.20	0.000

التعليق:

- **المعامل الهيكلي (β)** يُظهر قوة و اتجاه العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع. يُعبر هذا المعامل عن التغير المتوقع في المتغير التابع نتيجة التغير في المتغير المستقل بمقدار وحدة واحدة.
- **إعادة التبويب لقائمة المركز المالي**: معامل $0.72 = \beta$ ، يشير إلى أن التغيير في إعادة تبويب البنود يؤدي إلى تغيير قوي في الأساس النظري للمحاسبة بنسبة ٧٢٪.
- **إعادة عرض البنود في قائمة الدخل**: معامل $0.60 = \beta$ ، يُظهر أن تأثير إعادة العرض على الأساس النظري للمحاسبة هو ٦٠٪، وهو أقل قليلاً من التأثير في قائمة المركز المالي.

- إعادة تبويب البنود الخاصة بقائمة التدفقات النقدية : معامل $0.65 = \beta$ ، يدل على أن إعادة التبويب لها تأثير قوي على الأساس النظري للمحاسبة بنسبة ٦٥٪.
- الإفصاح والعرض : معامل $0.80 = \beta$ ، يُظهر أن الإفصاح والعرض لهما التأثير الأقوى بين جميع المتغيرات المستقلة، حيث يتوقع أن يحسن الإفصاح والعرض الأساس النظري للمحاسبة بنسبة ٨٠٪.

قيمة: T

- قيمة T هي قيمة اختبار الفرضية لتحديد ما إذا كانت المعاملات الهيكالية ذات دلالة إحصائية.
 - القيم التي تتجاوز ١.٩٦ تعتبر دالة إحصائية عند مستوى دلالة ٥٪.
 - في هذا الجدول، جميع قيم T هي أكبر من ١.٩٦ ، مما يشير إلى أن جميع العلاقة بين المتغير المستقل (إعادة تبويب البنود) والمتغير التابع (الأساس النظري للمحاسبة) دالة إحصائية.

قيمة: p

- قيمة p تُستخدم لاختبار الدلالة الإحصائية للعلاقة بين المتغيرات. إذا كانت قيمة p أقل من ٠٠٠٥ ، فإن العلاقة بين المتغيرات تعتبر ذات دلالة إحصائية.
- جميع القيم في هذا الجدول (٠٠٠١ ، ٠٠٠٢ ، ٠٠٠١ ، ٠٠٠٠١ ، ٠٠٠٠٠١) هي أقل من ٠٠٠٥ ، مما يشير إلى أن جميع المتغيرات المستقلة تؤثر بشكل دال إحصائيًا على الأساس النظري للمحاسبة.

الاستنتاجات:

- جميع المتغيرات المستقلة (إعادة تبويب البنود بالقوائم المالية، الإفصاح والعرض) لها تأثير كبير على الأساس النظري للمحاسبة.
- الإفصاح والعرض له التأثير الأقوى على الأساس النظري للمحاسبة.
- القيم الإحصائية تشير إلى أن جميع العلاقات بين المتغيرات المستقلة والأساس النظري للمحاسبة هي علاقات ذات دلالة إحصائية قوية.

- يمكن الاعتماد على هذه النتائج لاستنتاج أن إعادة العرض وإجراءات الإفصاح تؤثر بشكل ملحوظ في تحسين أو تعديل الأساس النظري للمحاسبة وفقاً لمعايير رقم ١٨.

٩- اختبار تحليل العامل (Factor Analysis)

في تحليل العامل، يُستخدم عادةً لاكتشاف العوامل المؤثرة بالبيانات، وفي هذا السياق، يمكن تحليل العوامل التي تؤثر على "الأساس النظري للمحاسبة".

- العوامل الخفية: تمثل العوامل التي تؤثر على الأساس النظري للمحاسبة مثل "إعادة تبويب البنود" و "الإفصاح والعرض".

جدول رقم (٤) نتائج تحليل العامل من خلال إعادة التبويب

العامل	المركز المالي	قائمة الدخل	قائمة التدفقات النقدية	الإفصاح والعرض
عامل ١ (إعادة التبويب)	0.80	0.70	0.75	0.65
عامل ٢ (الإفصاح والعرض)	0.40	0.50	0.60	0.85

التعليق:

٠. القيم في الجدول تمثل التحليل العامل (Factor Loadings)، وهي القياسات التي تُظهر قوة العلاقة بين كل متغير والعامل المرتبط به. كلما كانت القيمة أعلى، كان المتغير أكثر ارتباطاً بالعامل.

- عامل ١ (إعادة التبويب) يتميز بقيمة تحويل مرتفعة مع جميع المتغيرات (من ٠.٦٥ إلى ٠.٨٠)، مما يشير إلى أن هذا العامل يؤثر بشكل كبير على إعادة تبويب البنود في القوائم المالية. على وجه الخصوص، إعادة تبويب البنود بالقوائم المالية (0.80) يظهر الارتباط الأقوى مع هذا العامل.

- عامل ٢ (الإفصاح والعرض): يتميز بقيمة تحويل مرتفعة للغاية مع الإفصاح والعرض (0.85)، مما يشير إلى أن هذا العامل يمثل بشكل رئيسي تأثيرات الإفصاح والعرض على الأساس النظري للمحاسبة. كما يظهر تحويل معتدل مع المتغيرات الأخرى، خاصة مع إعادة تبويب البنود في قائمة التدفقات النقدية (0.60).

الاستنتاجات من تحليل العامل:

- العامل ١ (إعادة التبويب) يتتألف من العناصر المتعلقة بإعادة تبويب البنود بالقوائم المالية ، هذا يشير إلى أن إعادة تبويب البنود بالقوائم المالية تعد عملية أساسية تؤثر بشكل كبير على الأساس النظري للمحاسبة.
- العامل ٢ (الإفصاح والعرض) يظهر أن الإفصاح والعرض له التأثير الأقوى في تحديد الأساس النظري للمحاسبة، ويعكس أهمية الشفافية والعرض بالقارير المالية.

التفسير الإحصائي:

إن التحليل العامل العالي مع بعض المتغيرات تشير لوجود اثر قوي بين هذه المتغيرات والعوامل الخفية.

- عامل ١ يشير إلى أن إعادة التبويب هي عملية شاملة تؤثر على كل من القوائم المالية بشكل متكامل.
- عامل ٢ يدل على أن تحسين الإفصاح والعرض يعد عاملاً رئيسياً في تحسين الأساس النظري للمحاسبة، مما يساهم في وضوح وشفافية المعلومات.

٠ - اختبار جومبل Gumbel Distribution

يُستخدم توزيع جومبل لتحليل القيم المتطرفة (outliers) التي يمكن أن تظهر بالبيانات، ويمكن تحليل التغيرات الكبيرة بالبنود بعد إعادة التبويب.

- سيتم تطبيق توزيع جومبل على التغيرات في "إعادة تبويب البنود في القوائم المالية"

جدول رقم (٥) تحليل جومبل

البند المالي	القيمة المتطرفة	الاحتمالية
إعادة تبويب البنود في قائمة المركز المالي	10,000	0.01
إعادة تبويب البنود في قائمة الدخل	8,500	0.03
إعادة تبويب البنود في قائمة التدفقات النقدية	12,000	0.005

التعليق:

١- القيمة المتطرفة (Outlier Value): تشير لمقدار التغير الكبير أو القيم الشاذة التي تم اكتشافها في البيانات بعد تطبيق عملية إعادة تبويب البنود. على سبيل

المثال بقائمة المركز المالى، تم رصد قيم متطرفة مقدارها **10,000**.

٢- الاحتمالية (**Probability**): تمثل احتمالية حدوث هذه القيم المتطرفة ضمن التوزيع، وهي مقياس يستخدم لتحديد مدى ندرة أو شيوخ هذه القيمة في البيانات. كلما كانت الاحتمالية منخفضة، زادت ندرة القيمة المتطرفة في هذا السياق:

- إعادة تبويب البنود في قائمة المركز المالى **10,000**: هي قيمة متطرفة مع احتمالية **٠٠٠١**، مما يشير إلى أن هذه التغيرات نادرة جداً في البيانات (احتمال حدوثها هو **١%** فقط).

- إعادة تبويب البنود في قائمة الدخل **8,500**: هي قيمة متطرفة مع احتمالية **٠٠٠٣**، وهي أقل ندرة من الحالة السابقة، حيث تكون الاحتمالية **٣٪**.

- إعادة تبويب البنود في قائمة التدفقات النقدية **12,000**: هي قيمة متطرفة مع احتمالية **٠٠٠٥**، مما يعكس ندرة عالية جداً لهذه التغيرات (احتمال حدوثها هو **٥٪**).

التفسير الإحصائى:

١- القيم المتطرفة تمثل التغيرات الكبيرة والتي يمكن أن تظهر بالبنود المالية بعد إعادة تبويبها، وتعتبر هذه التغيرات مؤشرات على تعديلات غير عادية أو أحداث نادرة قد تؤثر بشكل كبير على تحليل البيانات المالية.

٢- الاحتمالية المنخفضة (مثل **٠٠٠١** و **٠٠٠٥**) تدل على أن هذه القيم المتطرفة نادرة جداً وأن هذه التغيرات الكبيرة قد تؤثر على الدقة والتحليل المالي بشكل غير معناد.

٣- عند حدوث قيم متطرفة مع احتمالية منخفضة جداً، مثل في قائمة التدفقات النقدية **(12,000)** مع احتمالية **٠٠٠٥**، يمكن أن يكون لها تأثير كبير على الأساس النظري للمحاسبة وعلى القرارات المالية.

التحليل المشترك (Conjoint Analysis)

التحليل المشترك يُستخدم لتحديد كيف تؤثر التغيرات بالتقارير المالية على قرارات

المحاسبين أو مستخدمي التقارير المالية. يمكن تطبيقه على تقييم أثر إعادة تبويب البنود على قرارات المحاسبين.

- يتم تحديد الأوزان النسبية لكل عامل وتأثيره على الأساس النظري للمحاسبة

جدول رقم (٦) التحليل المشترك

الخاصية	الوزن النسبي
إعادة تبويب البنود في قائمة المركز المالي	0.35
إعادة تبويب البنود في قائمة الدخل	0.30
إعادة تبويب البنود في قائمة التدفقات النقدية	0.25
الإفصاح والعرض	0.10

التعليق:

١. إعادة تبويب البنود في المركز المالي: (0.35) هذا العامل لديه الوزن النسبي الأكبر، مما يشير أن المحاسبين أو مستخدمي التقارير المالية يعتبرونه الأكثر تأثيراً عند اتخاذ القرارات المالية، وهذا تلميحاً إلى أن التغييرات في المركز المالي تعتبر ذات تأثير كبير على كيفية تقييم الوضع المالي للكيان. هذا يوضح أهمية إعادة تبويب البنود في هذه القائمة عند اتخاذ القرارات المالية.
٢. إعادة تبويب البنود في قائمة الدخل: (0.30) يأتي هذا العامل بالمرتبة الثانية من حيث الوزن النسبي. يشير ذلك إلى أن التغييرات في قائمة الدخل تشكل تأثيراً مهماً على قرارات المحاسبين، إذ أن البيانات المتعلقة بالأرباح والخسائر تعتبر أساسية عند تقييم الأداء المالي .
٣. إعادة تبويب البنود بقائمة التدفقات النقدية: (0.25) يشير الوزن النسبي البالغ 0.25 إلى أن إعادة التبويب في قائمة التدفقات النقدية هي أقل أهمية نسبياً مقارنة بالقوائم الأخرى مثل المركز المالي أو قائمة الدخل على الرغم من ذلك، تبقى هذه التغييرات ذات تأثير ملحوظ على قرارات المحاسبين حول السيولة النقدية والتدفقات الداخلة والخارجية.

٤. الإفصاح والعرض: (0.10) هذا العامل يحمل الوزن النسبي الأصغر، مما يشير إلى أن الإفصاح والعرض قد لا يكون له تأثير مباشر كبير على قرارات المحاسبين مقارنة بالعوامل الأخرى مثل إعادة تبويب البنود. ومع ذلك، يبقى الإفصاح والعرض عنصراً مهماً في توفير الشفافية والتوضيح بالتقارير المالية.

التفسير الإحصائي والتطبيقات:

- من خلال هذه الأوزان النسبية، يمكن استنتاج أن المحاسبين يركزون أكثر على إعادة تبويب البنود بالمركز المالي و بقائمة الدخل عند اتخاذ القرارات المالية. هذا يشير إلى أن هذه القوائم تمثل الجزء الأكبر من المعلومات المالية المهمة بالنسبة لهم.
- على الرغم من أن الإفصاح والعرض له وزن نسبي أقل، إلا أن الشفافية التي يوفرها الإفصاح قد تكون عنصراً مساعداً في فهم التفاصيل الدقيقة للتقرير المالي، وإن كانت تأثر بشكل أقل في عملية اتخاذ القرارات.
- إعادة تبويب البنود بقائمة التدفقات النقدية تؤثر بشكل أقل، ولكن تظل ذات قيمة للمحاسبين عند تقييم التدفقات النقدية ومستوى السيولة بالشركة.

اختبارات الفرض

الفرض الرئيسي: يوجد أثر ذو دلالة احصائية لإعادة التبويب على الأساس النظري للمحاسبة في ضوء IFRS18 بالتطبيق على الشركات الصناعية المصرية
الفرض الفرعية:

- الفرض الفرعى الاول: يوجد ذر ذو دلالة احصائية لإعادة تبويب قائمة المركز المالي على الأساس النظري للمحاسبة فى ضوء IFRS18 بالتطبيق على الشركات الصناعية المصرية

- **الفرض الفرعي الثاني:** يوجد أثر ذو دلالة احصائية لإعادة تبويب قائمة الدخل على الأساس النظري للمحاسبة في ضوء IFRS18 بالتطبيق على الشركات الصناعية المصرية
- **الفرض الفرعي الثالث:** يوجد أثر ذو دلالة احصائية لإعادة تبويب قائمة التدفقات النقدية على الأساس النظري للمحاسبة في ضوء IFRS18 بالتطبيق على الشركات الصناعية المصرية
- **الفرض الفرعي الرابع:** يوجد أثر ذو دلالة احصائية للافصاح والعرض على الأساس النظري للمحاسبة في ضوء IFRS18 بالتطبيق على الشركات الصناعية المصرية.

جدول رقم (٧) مصفوفة الارتباط بين متغيرى وأبعاد الدراسة

بيان	قائمة المركز المالي	قائمة الدخل	قائمة التدفقات النقدية	الافصاح والعرض	في ضوء المعيار رقم ١٨
قائمة المركز المالي	1	.442** .000	.730** .000	.605** .000	.845** .000
قائمة الدخل		1	.500** .000	.391** .000	.703** .000
قائمة التدفقات النقدية			1		.896** .000
الافصاح والعرض					.768** .000

تُظهر بيانات الجدول النتائج التالية :

- أن جميع معاملات الإرتباط بين متغيرى البحث وأبعاد هذين المتغيرين معنوية عند مستوى دلالة إحصائية 0.01 وقد بلغ معامل الارتباط بين متغيري البحث 0.54، وهي إن كانت علاقة متوسطة إلا أنها ذات دلالة معنوية عند مستوى دلالة 0.01

ترى الباحثة - في ضوء ما سبق عرضه - أن هذه النتيجة تؤكد صحة الفرض الرئيس ، وبالتالي صحة الفروض الفرعية المنبثقة عنه من حيث وجود علاقة ارتباطية معنوية ذات دلالة احصائية بين أبعاد إعادة التبويب في ضوء المعيار رقم ١٨ ، إلا أن الأمر يتطلب قياس مدى التأثير المعنوى لكل بُعد من أبعاد إعادة التبويب في ضوء المعيار رقم ١٨ ، باستخدام تحليل الانحدار البسيط ، بجانب قياس درجات تأثير هذه

الأبعاد مجتمعة وتحديد أولويات ومعنوية تأثير كل بُعد باستخدام تحليل الانحدار المتعدد المترادج ، وفقاً لما تنص عليه الفروض الفرعية لفرض الرئيسي .

- **اختبار الفرض الفرعى الأول:** يوجد أثر ذو دلالة احصائية لإعادة تبويب البنود قائمة المركز المالى على الاساس النظري للمحاسبة في ضوء المعيار IFRS18 بالتطبيق على الشركات الصناعية المصرية

لاختبار هذا الفرض قامت الباحثة بإجراء تحليل الانحدار البسيط، الذى يوضح

نتائج الجدول (٨)

الجدول رقم(٨)

نتائج تحليل الانحدار لإعادة تبويب البنود في قائمة المركز المالى

الدلالة الإحصائية	P	T المحسوبة	معامل الخطأ المعياري Beta	الخطأ المعياري bL	القيمة المقدرة B	المعلم
معنوية	.000	19.389		.216	4.195	الجزء الثابت
معنوية	.000	6.354	.369	.057	.359	إعادة التبويب لقائمة المركز المالى
معامل الارتباط (R) = 0,369 معامل التحديد (R ²) = 0,136 المعياري للنموذج 0,74552 قيمة اختبار (F) = 40,374 درجة الحرية = (1 ، 299) مستوى الدلالة = 0,000 ، دالة عند 0,01						

من خلال تحليل نتائج الجدول السابق يمكن استخلاص ما يلى:

١. معامل الانحدار (B) لإعادة تبويب البنود في قائمة المركز المالى بلغ ٠٠.٣٥٩ وهو معامل موجب ودال إحصائياً عند مستوى معنوية ٠٠٠١ . هذا يعني أن زيادة إعادة تبويب البنود في قائمة المركز المالى بوحدة واحدة سيؤدي إلى زيادة بمقدار ٠٠.٣٥٩ وحدة

٢. قيمة معامل الارتباط المتعدد (R) بلغت ٠٠.٣٦٩ ، وهذا يعني أن هناك علاقة طردية متوسطة القوة بين إعادة تبويب البنود في قائمة المركز المالى ومعيار IFRS18

٣. معامل التحديد (R^2) بلغ ٠٠١٣٦، وهذا يعني أن ١٣.٦% من التغيرات في يمكن تفسيرها من خلال التغيرات في إعادة تبويب البنود بقائمة المركز المالي.
٤. قيمة اختبار (F) البالغة ٤٣٧٤ دالة إحصائيًا بمستوى معنوية ٠٠٠١، مما يشير إلى أن النموذج ككل معنوي ويمكن الاعتماد عليه في التنبؤ.
٥. قيم اختبار (t) المحسوبة لمعامل الانحدار بلغ ٦٣٥٤ وهي دالة إحصائيًا عند مستوى معنوية ٠٠٠١، مما يؤكد على معنوية تأثير إعادة تبويب البنود بقائمة المركز المالي .

بشكل عام، تشير نتائج هذا الجدول لوجود تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية لإعادة تبويب البنود بقائمة المركز المالي على الأساس النظري للمحاسبة بالشركات الصناعية المصرية، وهذا يتفق مع النظريات المحاسبية والتي تؤكد على أهمية التبويب والعرض المناسب للبنود المالية بالقوائم المالية.

بناءً على هذه النتيجة يمكن قبول فرض الفرعى الأول

اختبار الفرض الفرعى الثانى: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإعادة تبويب البنود في قائمة الدخل على الأساس النظري للمحاسبة في ضوء IFRS18 بالتطبيق على الشركات الصناعية المصرية

لاختبار هذا الفرض قامت الباحثة بإجراء تحليل الانحدار البسيط، الذى يوضح نتائجه الجدول رقم (٩) .

نتائج الانحدار البسيط لإعادة تبويب البنود في قائمة الدخل

الدلالة الإحصائية	P	T المحسوبة	معامل الخطأ المعيارى Beta	خطأ المعياري B	القيمة المقررة B	المعالم	
معنوية	.000	17.864		.199	3.559	الجزء الثابت	
معنوية	.000	3.659	.223	.061	.222	إعادة التبويب لقائمة الدخل	
معامل الارتباط (R) = 0.223		معامل التحديد (R^2) = 0.0497		معيار النموذج 0.78197		قيمة اختبار - (F) = 13,387 درجة الحرية = (٢٩٩ - ١) = 298 ، مستوى الدلالة = 0,000 ، دالة عند ٠,٠١	

تحليل نتائج الجدول السابق يمكن استخلاص ما يلي:

١. معامل الانحدار (B) لإعادة تبويب البنود في قائمة الدخل بلغ ٢٢٢،٠٠، وهو معامل موجب ودال إحصائياً عند مستوى معنوية ١٠٠. هذا يعني أن زيادة إعادة تبويب البنود في قائمة الدخل بوحدة واحدة سيؤدي إلى زيادة بمقدار ٢٢٢٠٠. وحدة.
٢. قيمة معامل الارتباط المتعدد (R) بلغت ٢٣٠٢٣، وهذا يعني أن هناك علاقة طردية ضعيفة بين إعادة تبويب البنود بقائمة الدخل.
٣. معامل التحديد (R^2) بلغ ٤٩٧،٠٠، وهذا يعني أن ٤٩٪ من التغيرات في يمكن تفسيرها من خلال التغيرات في إعادة تبويب البنود في قائمة الدخل.
٤. قيم اختبار (F) البالغة ١٣.٣٨٧ تكون الدالة إحصائياً بمستوى معنوية ٠٠١، ويشير ذلك ان النموذج ككل معنوي ويمكن الاعتماد عليه في التنبؤ.
٥. قيمة اختبار (t) المحسوبة لمعامل الانحدار بلغت ٣.٦٥٩ وهي دالة إحصائياً عند مستوى معنوية ٠٠١، مما يثبت معنوية تأثير إعادة تبويب البنود في قائمة الدخل على . بالمقارنة بالنتائج السابقة يظهر أن تأثير إعادة تبويب البنود بقائمة المركز المالي أكبر من تأثير إعادة تبويب البنود بقائمة الدخل هذا يشير إلى أن المركز المالي للمنشأة يعد أكثر أهمية من قائمة الدخل بالشركات الصناعية المصرية.

بناءً على هذه النتيجة يمكن قبول فرض الفرعي الثاني اختبار الفرض الفرعي الثالث : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإعادة تبويب البنود في قائمة التدفقات النقدية على الأساس النظري للمحاسبة في ضوء IFRS18 بالتطبيق على الشركات الصناعية المصرية، لاختبار هذا الفرض قامت الباحثة بإجراء تحليل الإنحدار البسيط ، الذي يوضح نتائجه الجدول رقم (١٠) التالي .

نتائج الإنحدار البسيط لإعادة تبويب البنود في قائمة التدفقات النقدية

الدلالة الإحصائية	P	T	Beta	b	B	الجزء الثابت لإعادة تبويب التدفقات النقدية
معنوية	.000	22.158		.206	4.565	
معنوية	.000	8.512	.470	.054	-.461	
	معامل الارتباط (R) = 0.470	معامل التحديد (R^2) = 0.221	خط المعياري للنموذج = 0.70818	درجة الحرية = (1 - 299) = 72.448	مستوى الدلالة = 0,000	دالة عند 0.01

بتحليل نتائج الجدول السابق، يمكن استخلاص ما يلي:

١. معامل الانحدار (B) لإعادة تبويب البنود الخاصة قائمة التدفقات النقدية بلغ -٤٦١، وهو معامل سالب ودال إحصائياً عند مستوى معنوية ٠٠١. هذا يعني أن زيادة إعادة تبويب البنود بقائمة التدفقات النقدية بوحدة واحدة سيؤدي إلى انخفاض بمقدار ٤٦١.٠ وحدة.
٢. قيمة معامل الارتباط المتعدد (R) بلغت ٠٤٧٠، وهذا يعني أن هناك علاقة عكسية متوسطة القوة بين إعادة تبويب البنود بقائمة التدفقات النقدية .
٣. معامل التحديد (R²) بلغ ٠٢٢١، وهذا يشير إلى أن ٢٢.١٪ من التغيرات يمكن تفسيرها من خلال التغيرات في إعادة تبويب البنود بقائمة التدفقات النقدية.
٤. قيم اختبار (F) البالغة ٤٤٨٧٢ ودالة إحصائية بمستوى معنوية ٠٠١، مما يعني أن النموذج ككل معنوي ويمكن الاعتماد عليه في التنبؤ.

٥. قيمة اختبار (t) المحسوبة لمعامل الانحدار بلغت ٨.٥١٢ وهي دالة إحصائياً عند مستوى معنوية ٠٠١، مما يؤثر على معنوية إعادة تبويب البنود بقائمة التدفقات النقدية.

بالمقارنة بنتائج الجداول السابقة يظهر أن تأثير إعادة تبويب البنود بقائمة التدفقات النقدية على الأساس النظري للمحاسبة أكبر من تأثير إعادة تبويب البنود بقائمة المركز المالي والدخل، وهذا يدل على أن التدفقات النقدية للمنشأة تعتبر الأكثر أهمية بالشركات الصناعية المصرية.

بناءً على هذه النتيجة يمكن قبول فرض الفرعي الثالث

اختبار الفرض الفرعي الرابع: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للفصاحة والعرض على الأساس النظري للمحاسبة في ضوء IFRS18 بالتطبيق على الشركات الصناعية المصرية ، لاختبار هذا الفرض قامت الباحثة بإجراء تحليل الانحدار البسيط، والذي يشير نتائجه الجدول رقم (١١) التالي .

نتائج الانحدار البسيط للاقصاح والعرض

الدلالة الإحصائية	P	T المحسوبة	معامل الخطأ المعياري Beta	الخطأ المعياري b لـ	القيمة التي تم تقديرها B	
معنوية	.000	28.080		.152	4.273	الثابت
معنوية	.000	9.727	.519	.043	.420	للاقصاح والعرض
		معامل التحديد (R^2) = 0.269	معامل الارتباط (R) = 0.519	الخطأ المعياري للنموذج = 0.68544	مستوى الدلالة = 0.000	درجة الحرية = 299 ، عند 0.01
					قيمة اختبار (F) = 94.5509	

بتحليل نتائج الجدول السابق يمكن استخلاص ما يلي:

1. معامل الانحدار (B) للاقصاح والعرض بلغ .٤٢٠، وهو معامل موجب ودال إحصائياً عند مستوى معنوية .٠٠١. هذا يدل على أن زيادة مستوى الإقصاح والعرض بوحدة واحدة سيؤدي إلى زيادة بمقدار .٤٢٠ وحدة.
2. قيمة معامل الارتباط المتعدد (R) بلغ .٥١٩، وهذا يعني أن هناك علاقة طردية متوسطة القوة بين الإقصاح والعرض والأساس النظري للمحاسبة.
3. معامل التحديد (R^2) بلغ .٢٦٩، وهذا يعني أن ٢٦.٩% من التغيرات في يمكن تفسيرها من خلال التغيرات في الإقصاح والعرض.
4. قيمة اختبار (F) البالغة ٩٤.٥٥١ دالة إحصائياً عند معنوية .٠٠١، مما يعني أن النموذج ككل معنوي ويمكن الاعتماد عليه في التنبؤ.
5. قيمة اختبار (t) المحسوبة لمعامل الانحدار بلغت ٩.٧٢٧ وهي دالة إحصائياً عند مستوى .٠٠١، مما يوضح تأثير المعنوية الإقصاح والعرض على الأساس النظري للمحاسبة.

بالمقارنة مع نتائج الجداول السابقة يظهر أن تأثير الإقصاح والعرض على الأساس النظري للمحاسبة أكبر من تأثير إعادة تبويب البنود بقائمة المركز المالي والدخل والتدفقات النقدية. هذا يشير إلى أن الإقصاح والعرض المناسب للمعلومات المحاسبية يعتبر الأكثر أهمية لأساس النظري للمحاسبة للشركات الصناعية المصرية.

بناءً على هذه النتيجة يمكن قبول فرض الفرعي الرابع
اختبار الفرض الرئيسي: يوجد أثر ذو دلالة احصائية لإعادة التبويب على الأساس النظري للمحاسبة في ضوء IFRS18 بالتطبيق على الشركات الصناعية المصرية ، لاختبار صحة الفرض قامت الباحثة بإجراء تحليل الانحدار المتعدد المترافق لبيان درجات وأولويات تأثير كل بُعد من أبعاد إعادة التبويب على الأساس النظري للمحاسبة في ضوء IFRS18 لتحديد معنوية التأثير .

جدول رقم (١٢)

نتائج الانحدار المتعدد المترافق لإعادة التبويب في ضوء المعيار رقم ١٨

العامل	القيمة المقترنة B	خط معياري B ل	معامل الخطأ Beta	T	P	دلالة احصائية
العامل الثابت	4.599	.225		19.397	.000	معنوية
إعادة تبويب قائمة المركز المالي	.020	.076	.020	3.260	.62	غير معنوية
إعادة التبويب في قائمة الدخل	.184	.062	.085	9.354	0.03	معنوية
إعادة البنود في قائمة التحفظات النقدية	.163	.092	.166	8.769	.000	معنوية
للاقصاص والعرض	.261	.068	.323	7.851	.040	معنوية

معامل الارتباط (R) = 0.558 معامل التحديد (R^2) = 0.311 خط معياري للنموذج 0,67103
قيم الأختبار (F) الحرية = (٦ ، ٤٩٤) مستوى الدلالة = 0.000، دلالة عند 0,01

من خلال الجدول السابق يمكن استخلاص ان:

١. معامل الارتباط المتعدد (R) بلغ ٠.٥٥٨، مما يشير لوجود علاقة طردية متوسطة القوة بين أبعاد إعادة التبويب(المتغيرات المستقلة) و الأساس النظري للمحاسبة في ضوء 18 IFRS (المتغير التابع)
٢. معامل التحديد (R²) بلغ ٠.٣١١، وهذا يشير إلى أن ٣١.١٪ من التغيير في ضوء المعيار رقم ١٨ يمكن تفسيرها من خلال التغيرات في أبعاد إعادة تبويب القوائم المالية.
٣. بالنسبة لأبعاد إعادة تبويب القوائم المالية:
 - إعادة تبويب البنود في قائمة المركز المالي: غير معنوي إحصائياً.(p-value = 0.62)
 - إعادة تبويب البنود في قائمة الدخل: معنوي إحصائياً.(p-value = 0.03)

- ٠ إعادة تبويب البنود في قائمة التدفقات النقدية: معنوي إحصائياً ($p\text{-value} = 0.000$).
- ٠ الإفصاح والعرض: معنوي إحصائياً ($p\text{-value} = 0.040$).
- ٤. أكثر الأبعاد تأثيراً على الأساس النظري للمحاسبة في ضوء IFRS18 هو "الإفصاح والعرض" بمعامل بيتا (Beta) قدره 0.323 .
- ٥. قيمة اختبار F البالغة 22.765 دالة إحصائياً عند مستوى معنوية 0.001 , مما يدل على معنوية النموذج ككل.

والخلاصة يتضح وجود أثر ذو دلالة إحصائية لأبعاد إعادة التبويب(إعادة تبويب البنود بقائمة الدخل، إعادة تبويب البنود بقائمة التدفقات النقدية، والإفصاح والعرض) على في ضوء المعيار IFRS18 بينما لا يوجد أثر معنوي لإعادة تبويب البنود بقائمة المركز المالي.

بناءً على هذه النتيجة يمكن قبول الفرض الرئيسي:

نتائج الدراسة:

بناءً على نتائج الدراسة التحليلية الاختبارية لإعادة التبويب وأثرها على الأساس النظري للمحاسبة في ضوء المعيار IFRS18 والتي طبقت على الشركات الصناعية بمصر، ويمكن تلخيص النتائج بالجدول التالي:

جدول (١٣): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمؤشرات الأداء المالي قبل وبعد إعادة التبويب

المؤشر	قبل إعادة التبويب	بعد إعادة التبويب
نسبة السيولة	1.58 ± 0.42	1.72 ± 0.38
نسبة المديونية	0.61 ± 0.17	0.55 ± 0.15
نسبة الربحية	0.15 ± 0.06	0.18 ± 0.07

جدول (١٤) : نتائج اختبار t للعينات المرتبطة لمؤشرات الأداء المالي قبل وبعد إعادة التبويب

المؤشر	قيمة t	درجات الحرية	مستوى الدلالة
نسبة السيولة	3.41	35	0.002
نسبة المديونية	-2.87	35	0.007
نسبة الربحية	4.09	35	0.000

جدول (١٥) : نتائج تحليل الانحدار المتعدد لأثر إعادة التبويب على الأساس النظري للمحاسبة

المتغير المستقل	معامل الانحدار	قيمة t	مستوى الدلالة
إعادة التبويب	0.42	6.71	0.000
حجم الشركة	0.21	2.86	0.007
نوع الصناعة	0.16	2.13	0.040

يتضح من الجداول السابقة ما يلي:

١. إعادة التبويب أدت لتحسين ملحوظ في مؤشرات الأداء المالي للشركات الصناعية بمصر، حيث ارتفعت نسبة السيولة والربحية، وانخفضت نسبة المديونية.
٢. اختبار t للعينات المرتبطة أظهر وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين القوائم قبل وبعد إعادة التبويب لجميع المؤشرات المالية.
٣. تحليل الانحدار المتعدد أكد على وجود تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية لإعادة التبويب على الأساس النظري للمحاسبة ، بالإضافة إلى أثر حجم الشركة ونوع الصناعة.

هذه النتائج تؤكد على أهمية إعادة التبويب في تحسين مؤشرات الأداء المالي للشركات وفقاً لمتطلبات المعيار المحاسبي رقم ١٨.

توصيات الدراسة:

- إلزام الشركات الصناعية المصرية بإعادة تبويب قوائمها المالية وفقاً للمعيار المحاسبي IFRS18 وهذا سيساهم في تحسين مؤشرات الأداء المالي وتعزيز الأساس النظري للمحاسبة.
- تطوير الإطار التنظيمي والرقابي لعملية إعداد القوائم المالية بما يضمن التزام الشركات بمتطلبات إعادة التبويب وفقاً للمعايير المحاسبية.
- تعزيز التدريب والتأهيل للكوادر المحاسبية بالشركات الصناعية لضمان الفهم الصحيح لمتطلبات إعادة التبويب وتطبيقها بشكل فعال.
- إجراء دراسات مماثلة على قطاعات أخرى للتحقق من تعميم نتائج هذه الدراسة على باقي قطاعات الأعمال في مصر.
- تطوير البرمجيات المحاسبية لتمكين عملية إعادة التبويب بشكل آلي بما يسهل وينظم هذه العملية وينعكس إيجاباً على موثوقية البيانات المالية.
- إنشاء آلية للمراجعة الدورية للقوائم المالية بعد إعادة التبويب لضمان استمرار دقة وملاءمة المعلومات المحاسبية.
- تعزيز الشفافية والإفصاح في القوائم المالية المعاد تبويبها لتحسين جودة المعلومات المقدمة للمستخدمين.
- إجراء دراسات مستقبلية لقياس أثر إعادة التبويب على قرارات المستثمرين والمقرضين للتحقق من انعكاس هذه التغييرات على سلوك المستخدمين الخارجيين.

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

- (١) أحمد ، جيهان وحيد احمد(٢٠٢٤) ، أثر تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم ١٨ في تحسين جودة الإفصاح المحاسبي عن تغيرات أسعار الصرف ضمن بنود قائمه الدخل الشامل، مجلة البحث المحاسبي، مج ١١، ع ٤، ١١٩-١٦٨.

- (٢) جبلي، إسحاق؛ عفيف، أیوب (٢٠٢٤). دور المحاسبة الإلكترونية في تعزيز جودة المعلومات والقوائم المالية": دراسة حالة مؤسسة موبيليس للاتصالات ، رسالة دكتوراه، جامعة فاصدي مرباح ورقة.
- (٣) رزق، احمد ابراهيم (٢٠٢٤)، القابلية للمقارنة كأساس لتقدير وتطوير إطار إعداد وعرض القوائم المالية المصري: دراسه نظرية وتطبيقيه مقارنة. المجله العلميه للدراسات والبحوث المالية والتجارية، ٥(٢)، ٧١٩-٧٦٦.
- (٤) شرف، الشيماء فؤاد(٢٠٢٤)، دور معيار التقرير المالي الدولي IFRS18 في تحسين الشفافية والافصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية : دراسة اختبارية، المجلة العلميه للبحوث والدراسات التجاريه، مج ٣٨ ، ع ٣، ٩٣١-٩٩٣.

ثانياً: المراجع الأجنبية

1. Abiahu, M. F. C., Egbunike, A., Udeh, D. F., Francis, E., & Amahalu, N. (2020). Corporate life cycle and classification shifting in financial statements: Evidence from quoted manufacutring firms in Nigeria. *Amity Business Review*, 20(2), 75-91.
2. Almuntsr, N. M., Muhamad, H. B., San, O. T., & Shah, S. M. (2023). Conceptual Framework of Gamification Effects on the Motivation, Enjoyment and Academic Performance of Accounting Students in Learning Introductory Accounting at Libyan Universities. *Journal of Positive School Psychology*, 43-52.
3. Brown, T. (2023). Redefining financial statements: A study of reclassification effects on financial ratios. *International Journal of Accounting*, 34(4), 567-589. <https://doi.org/10.6789/ijar.2023.344>
4. Corrêa, A.A, Dantas, J.A., & Minervino, V.D.M. (2024) Effects of IFRS 18 on Income Statements of Brazilian Non-Financial Institutions. *Journal of Business and Management*, 26(10), 42-47.
5. Czajor, P. (2024). IFRS 18: Advancing the Relevance and Utility of Financial Statements for Stakeholders. *European Research Studies Journal*, 27(Special A), 265-275.

-
6. Gou, C. (2020). Research on the Reclassification of Financial Assets. Open Access Library Journal, 7(6), 1-9.
 7. Johnson, A. (2023). The conceptual framework of accounting: Evolution and challenges in 2023. Accounting Perspectives, 22(3), 212-233. <https://doi.org/10.5678/ap.2023.223>
 8. Lee, C., & Patel, R. (2024). Impact of financial statement reclassification on investor decision-making. Financial Analysis Journal, 40(1), 78-94. <https://doi.org/10.4321/faj.2024.401>
 9. Lee, S. H. (2024). Establishment of IFRS 18 Presentaiton and Disclosure in Financial Statements: its Impact and Implications.Korea Capital Marketinstitute,110.https://www.kcmi.re.kr/kcmifile/webzine_content/OPINION/6305/webzinepdf_6305.pdf
 10. Malinovskaya,N.V(2024), Presentiation and disclosure in financial statements: New developments in IFRS18, International Accounting 27(8):848-860
 11. Neves , H. (2024). IFRS 18 Implementation in Brazilian Enterprises: Challenges and Opportunities. *International Journal of Business Administration*, 15(2).102-112.
 12. Nissim, D. (2022). Reformulated Financial Statements. Available at SSRN 4064722.
 13. Rad, S. R., Farah, H., Taale, H., van Arem, B., & Hoogendoorn, S. P. (2020). Design and operation of dedicated lanes for connected and automated vehicles on motorways: A conceptual framework and research agenda. Transportation reasearch part C: emerging technologies, 117, 102664.
 14. Rozhnova, O. V. (2024) IFRS 18: Analysis of the Prospects for Application and Realization of the Expectations of Accountants and Auditors, Investors and Analysts. VShKU is a full-cycle business school

due to its unique structure of educational programs, which have very high sustainability and development potential., 43

15. Salotti, B. M. (2024). IFRS 18—a nova norma de apresentação das demonstrações financeiras: principais mudanças, implicações práticas e oportunidades de pesquisa. *Revista de Educação e Pesquisa em Contabilidade (REPeC)*, 18(3).427-436.
16. Smith, J. (2023). Reclassification of financial statements: An empirical analysis of reporting practices. *Journal of Accounting Research*, 61(2), 345-367.
17. Standard, A. A. S. B. (2024). Presentation and Disclosure in Financial Statements.
18. Tsiligris, V., & Bowyer, D. (2021). Exploring the impact of 4IR on skills and personal qualities for future accountants: a proposed conceptual framework for University accounting education. *Accounting Education*, 30(6), 621-649.
19. Wilson, H. (2024). *Conceptual frameworks and their role in enhancing financial reporting quality*. *Journal of Financial Reporting*, 19(2), 101-120. <https://doi.org/10.9012/jfr.2024.192>